الفصل الثالث

تاريخ العرب السياسي في المغرب

خلال عهد آل عثمان

ا — تغلب آل عثمان على شمالى إفريقية :

ظهرت السلطنة العثمانية فى أثناء العراك الذى كان ناشبا بين دول شبه جزيرة أسبانيا من جهة ، وحكومات تونس وتلمسان ومراكش من جهة أخرى ، وكان عراكا أشبه شىء بمعالجة الذئب للحمل، أغرى حكومة نابولى وأطمعها فى البلاد الإسلامية ، فخرجت إلى الميدان تسابق الطامعين فى مضمار الاستعمار . وقد وفقت الدول الأسبانية والبرتغالية لاحتلال ثغور المغرب والجزائر المهمة ، ثم لوضع الجزية على تونس، كما تمكنت حكومة نابولى من احتلال طرابلس الغرب .

إزاء هذا الخطر المتفاقم ولت حكومات تلك البلاد وجوهها شطر الدولة الإسلامية ، التى كانت قد فتحت عاصمة البيزنطيين ، وكانت أوشكت أن تجعل البحر المتوسط تحت سيادتها. وما أشد ما استولى على أوربة الجنوبية من القلق ، من جراء تسرب نفوذ العثمانيين إلى المغرب ، فتنادت لصدهم ، وتعاونت لدفعهم ، ولكنها لم تستطع إلى ذلك سبيلا . وكان النصر حتى حين حليف الترك ، على ما نبينه فيما يلى :

ب — مراكش خلال الحكم العثمانى :

قلق أهل المغرب الأقصى من جراء احتلال كل من أسبانيا والبرتغال الثغور المغربية ، وكاد يستولى عليهم اليأس ، لأن أصحاب البلاد من بنى مرين أضحوا غير أكفاء لدفع المكتسحين ، وكانت تنقصهم النعرة الدينية . وفيما هم كذلك إذ وجدوا ضالتهم المنشودة فى أسرة من الأشراف، كان الاضطهاد قد ألقى بها فى رحاب البادية ، وأغنى بهم الأشراف السعديين . وما إن ظهر هؤلاء فى المغرب حتى التف الشعب حولهم، ناظرا إليهم نظر المنقذ . وفى الواقع قد حقق السعديون الأمل المعقود عليهم ، إذ استعادوا معظم

الحصون الساحلية ، وأظهروا خلافا لأسلافهم ، حكمة فى الإدارة ، ودربة فى التنظيم العسكرى . وهكذا أقاموا دولة استطاعت أن تدفع الطامعين الأوربيين عن البلاد ، وأن تبلغ فتوحاتها السودان فى عهد السلطان أحمد المنصور . واستعانت هذه السلطنة بالثروة التى جنتها من هذه الفتوحات ، على مباشرة الإصلاح والنهوض بالعمران .

ولما حاول السلطان سليمان القانونى أن يجتاز إلى مراكش ، خف الشرفاء السعديون للوقوف فى وجهه ، فما استطاع أن يحقق أملا فى وطنهم. ولكن السلطان سليمان الثانى لم يلبث أن أدرك الغاية التى فاتت أباه ، فقد استنجد به بعض السعديين على بعض ، فأيدهم بجيش من الجزائر كان النصر حليفه ، فتقررت بذلك سيادة آل عثمان على حكومة السعديين ، واستمرت الخطبة لهم مدة من الزمن ، غير أن السعديين لم يعتبروا بما أصابهم ، وكسبت أيديهم ، بل ظلوا على تنازعهم ، حتى خرجت البلاد جميعا من سلطتهم .

وكانت هناك أسرة أخرى حجازية الأصل ، وثيقة النسب ، اشتهر عميدها الشريف محمد بالكفاية والنزاهة ، فالتف المراكشيون حوله ، وبايعوه سنة (١٠٣٠ هـ = ١٦٢٠ م) . ثم اجتمعت بقية الأحزاب على ولده من بعده ، ودانت له البلاد ، ولا يزال الحكم فيهم حتى الآن . وقد واظبت أسرة الشرفاء المشار إليها على الولاء لآل عثمان ، فاستنجد أحدهم ، وهو السلطان محمد ابن عبد الله بالسلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ — ١٧٧٤ م) على الأفرنج ، الذين كانوا يغزون بلاده ، ووجه إليه الهدايا الثمينة ، فأنجده عاهل الترك ، وساق إليه سفينة محملة بالعتاد الحربى . على أن سلطان المغرب لم ينس لآل عثمان هذه العاطفة ، بل قابلهم بأحسن منها ، فأرسل إلى السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ — ١٧٨٩م) أربع سفن طافحة بالذخائر والهدايا ، حينما نشبت الحرب بينه وبين روسيا .

ومما يذكر لهذه الدولة الشريفة، عنايتها بالمدنية العربية، وبلغة العرب أشد عناية، ولكنها كانت كثيرة الخوف من التجدد فى الشئون الإدارية والجندية، وظلت إلى منتصف القرن التاسع عشر تعتمد فى شئونها العسكرية على قبائل تخصها بالروانب والأسلحة، ثم رأت الحاجة ماسة لإعداد جند منظم، فاستعانت أول الأمر بتونس، ثم تحولت إلى فرنسا.

وكانت إلى ذلك تمنع الأجانب من سكنى البلاد ماعدا الساحل، ولذلك كان قناصل الدول يقيمون فى طنجة. أما اليهود المواطنون فكانوا طلقاء يسكنون حيث يشاءون، وإذا بهم من بعد يصبحون مطية للاستعمار. ذلك أن كثيرين منهم اكتسبوا جنسية أوربية بالهجرة إلى أوربة، فاتخذوا بعد عودتهم إلى مراكش هذه الجنسية سلاحا ضد السلطنة. وفى الواقع كان موقفهم هذا يؤدى إلى أزمات سياسية وفتن، حتى إن مؤتمر مدريد الذى تنادت الدول لعقده (١٢٩٧ هـ = ١٨٧٩ م) كانت الغاية منه النظر فى أحوال الرعايا الأجانب بمراكش. هذا وكانت فرنسا تتحين الفرص الدولية لبسط سلطانها على مراكش، ولكن التوازن السياسى كان يكبح جماحها، حتى إذا ما اتفقت مع إنكلترة سنة ١٩٠٤ م على اقتسام مناطق النفوذ فى شمالى إفريقية، وعقد مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ م كان مقتل فرنسى واحد كافيا لاستئناف فرنسا الحملة على مراكش، ومبررا لاحتلالها قسما منها. ولما حدثت فتنة سنة ١٩١١، اتخذتها فرنسا حجة أخرى للزحف على فاس القاعدة، تلبية لدعوة مولاى عبدالحفيظ الذى طلب حمايتها.

وقد أثار احتلالها مراكش مساومات دولية، انتهت فى ٣٠ أذار سنة ١٩١٣ بالاعتراف لها بالحماية على تلك البلاد، لقاء الاعتراف لأسبانيا ببلاد الريف المراكشى، ولإيطاليا بليبيا، فضلا عن الاعتراف لإنكلترا باحتلال

أما ألمانيا التى كانت قد مدت أصبعها إلى نطاق الاستعمار، فقد رشتها الدول المتآمرة، بآلاف الأميال المربعة فى جوار الكونغو، بالإضافة إلى وعد أعطته إياها فرنسا، يتضمن المساواة بينهما بمراكش فى المصالح الاقتصادية.

حـ — باشوية إفريقية :

كان أوروج رجلا روميا ولد فى جزيرة موللى ، واستهوته منذ صباه القرصنة التى استفحل أمرها خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر ؛ وقد حمله هذا الشغف بالقرصنة على الالتحاق بخدمة باى تونس ، واعتنق الإسلام ، فذاع صيته منذ ذلك الحين ، ولاسيما بعد احتلاله ثغر جبجللى فى الجزائر سنة ١٥١٤ م .

كانت الجزائر فى ذلك الحين تابعة لحكومة تلمسان ، وتتمتع ببعض الاستقلال، فلماضيق الأسبان عليها الخناق، ماوسعها إلا أن تستنجد أوروج، فأنجدها ليستولى عليها، ثم ليتبع بها تلمسان نفسها. وشاء أوروج أن يجعل له حقا شرعيا غير حق القوة ، فلجأ إلى الباب العالى بالآستانة ، ونال من لدنه براءة للولاية على الجزائر .

وقد حسب الأسبان له الحساب، فانتضوا عليه بأساطيلهم سنة ١٥١٦م، ولكنه ردهم خائبين، وانتصر عليهم، ثم عجز عن لقائهم بعد سنتين من ذلك، وحاصروه فى تلمسان وقتل . واستطاع أخوه خير الدين الملقب بباربا روس، أن يحتفظ بثغر الجزائر، ولكنه ظل قلقا حيال خطر الأسبان الذى يتهدده ، فى حين أنه لم يكن يتمتع هناك بعصبية تحميه. بل يعتبر دخيلا، فما وسعه من جراء ذلك إلا أن يلجأ إلى السلطان سليم الأول ، ويعرض عليه احتلال المغرب باسمه احتلالا عسكريا، وقد وجد هذا الاقتراح قبولا عند السلطان، فأمده بالجيش والعدد، ومنحه لقب بكلربك إفريقية ، أى أمير الأمراء ، وقد تفاقمت شهرة خير الدين منذ ذلك الحين وانتشرت ، لأنه ما استطاع أن يدفع

الأسبان ويطاردهم فحسب، بل تمكن أيضا من إخضاع خصومه المجاورين، وعلى رأسهم باى تونس . وقد قدر له السلطان جهوده ، فاختاره لقيادة الأسطول العثمانى « قبودان باشا » ، بالإضافة إلى منصبه بكلربك إفريقية .

كانت أوربة تكاد تكون متحدة فى ذلك الحين بشخص الأمبراطور شارلكان، الذى جمع بين تيجان دول هى أعظم دولها. وكان هذا الأمبراطور يجرى بقوة الاستمرار مجرى أسلافه عواهل أسبانيا ، فى صعيد مطاردة المسلمين بعد جلائهم عن الأندلس ، وقد تمكن من بسط سلطته على تونس وطرابلس الغرب ؛ ولما استفحل خطر بارباروس ، كبر على الأمبراطور أن يرى العثمانيين يتعرضون لكبح جماح أمانيه فى البحر المتوسط ، فأعد العدة لقتالهم، مستثيرا عليهم أوربة ، بالدعوة إلى حرب صليبية جديدة ، ولكن الظفر كان حليف العثمانيين برا وبحرا ، فقد خفوا للقائه ، وطاردوا جيشه وجيوش حلفائه ، حتى حاصروا فينا لأول مرة سنة ١٥٢٩ م ، كما أزاحوا سلطته عن السواحل الإفريقية . واستقرت لهم سيادة البحر المتوسط عقب انتصارهم فيه على الأساطيل المتحدة سنة (٩٤٥ هـ = ١٥٤٤ م) .

وبعد وفاة خير الدين نصب السلطان مكانه على إمارة البحر وعلى ولاية أفريقية، الرئيس طورغود ، فأرغى به البحر وأزبد، وكانت بينه وبين شارلكان معارك شديدة ، عقد له فيها لواء النصر الأخير، فأصبح حاكما دون شريك على بلاد تمتد ما بين مراكش وليبيا ، وزعيما مخيفا فى البحر المتوسط .

ولما خلفه أولوج على (١٥٦٥ — ١٥٨٧ م) أراد إنقاذ تونس من خطر أسبانيا ، التى كانت قد احتلت حلق الوادى ، فأمده السلطان بنجدة حاولت أسبانيا دفعها ، فلم تفلح، فاحتل بها تونس، وبسط السيادة العثمانية على آل حفص حكامها ، وكانت العاقبة له أيضا فى النضال المستمر الذى قام بينه وبين أسبانيا .

وبعد وفاة أولوج على ، صمم عزم الباب العالى بالآستانة أن يجرى على سياسة التجزئة ، فعمد إلى تقسيم ولاية إفريقية إلى ثلاث إيالات ، وكانت تسمى بشالق ، أى باشويات ، وهى :

الجزائر ، وتونس ، وطرابلس .

على أن يكون لكل منها وال مستقل عن الآخر ، ينصب لثلاث سنين . وأرادت تركية بهذه التجزئة أن تقوى نفوذها ، ولكن الضرر جاءها من حيث أرادت المنفعة ، لأن هذا التدبير بالإضافة إلى التطورات السياسية العالمية ، كان وسيلة لانقطاع صلتها تدريجيا بالمغرب ؛ ذلك أن ممثل السلطان فى كل ولاية من تلك الولايات ، أصبح من بعد محروما النفوذ إزاء ديوان الإنكشارية ، صاحب السلطة البرية ، وحيال طائفة رؤساء البحر ، أصحاب القوة البحرية . فكان يضطر من جراء ذلك لمسايرتهم ، والعمل معهم فى استثمار البلاد استثمارا شخصيا .

٤ — الجزائر فى عهد آل عثمان :

منذ غرة القرن السابع عشر انحصرت السلطة فى الجزائر بفرقة الإنكشارية ، وأصبح الداى الذى تنتخبه هذه الفرقة هو الحاكم الحقيقى . أما الباشا ممثل السلطنة فقد اقتصر نفوذه على إسداء المشورة ، ثم مازالت علاقات السلطنة بالجزائر تتضاءل ، حتى لم تعد تتجاوز تبادل الهدايا فى أثناء تنصيب كل داى ، وإرسال السلطان براءة الوظيفة لكل داى جديد . غير أن تدخل الباشوات الذين كان ينصبهم الباب العالى فى التنازع الذى كان كثير الوقوع بين المرشحين لمنصب الداى ، أتاح لعلى شاويش ، الذى انتخب لهذا المقام سنة ١٧١١ م الفرصة لإيجاد حجة يحتج بها لقطع كل صلة له بالعثمانيين ، فقد خف إلى منع ممثل السلطنة الجديد من دخول الجزائر ، مبررا عمله هذا بتدخل هؤلاء المندوبين بما لا يعنيهم . وكانت أحوال تركية غير مواتية

وقتئذ لدفع معاذيره ، فاضطرت إلى المسايرة مكتفية بالسيادة الاسمية على الجزائر .

هذا ، وكانت فكرة الاستعمار قد اختمرت فى رءوس ساسة أوربة الحديثة ، فاتخذ هؤلاء من القرصنة التى كانت لا تزال رائجة فى الجزائر حجة لإرسال الحملات عليها . بدءوا ذلك منذ شارلكان ولويس الرابع عشر إلى حملة اللورد أكسموث سنة ١٨١٦ م . على أن الدايات حكام الجزائر لم يعتبروا بالخطر الخارجي الذى كان يهدد كيانهم ، بل استمروا يتنازعون أمرهم بينهم ، ويسيئون معاملة الرعية ، مما أفضى إلى رواج دعاية فرنسا قبل الاحتلال كل الرواج بين الشعب المظلوم ، وكان من عواقبها أنه لما هممت فرنسا بالجزائر سنة ١٨٢٧ م ، ثار الجزائريون على العنصر التركى الحاكم ، وحاصروا الفرقة المسماة « كوله » ، الموكول إليها الدفاع عن الحصون . ولكن ما إن رأى الجزائريون أنفسهم قد وقعوا داخل شبكة الصياد ، حتى انقلبوا على فرنسا يناضلونها ، وثبتوا فى نضالهم حتى سنة ١٨٤٦ م .

على أن استسلام الأمير عبد القادر زعيم المعارضة فى هذا العام ، وإن كان يعتبر بالنسبة للفرنسيين بداية عهد الاستقرار ، فإنّ الواقع أن الثورات الموضعية لم تنقطع إلى سنة ١٨٦٧ م ، ولا سيما فى جبال الأطلس.

ثم لما بلغ الجزائريين خبر اندحار فرنسا فى موقعة سيدان ، ونبأ خلع نابليون الثالث ١٨٧٣ ، الذى كان يتحبب إليهم ، هبوا للثورة ، ولكن حكومة الاستعمار قابلت ثورتهم بالحديد والنار ، حتى قمعتها سنة ١٨٧٥ م .

وتوالت من ثم سياسة التجارب فى صدد اختبار شكل الإدارة الفرنسية بالجزائر ، إلى أن صدرت شريعة سنة ١٨٩٦ ، وهى تقضى بأن يحكمها حاكم عام ، تشمل سلطته القوتين المدنية والعسكرية ، ويقوم إلى جانبه مجلس إدارى يتولى انتخابه فرنسيو الجزائر وحدهم . وأما أهل البلاد الذين

احتفظوا بجنسيتهم، فلهم إدارة خاصة يرأسها أغا ، وهو مع القادة الوطنيين والشيوخ مكلف إدارة الشئون الإسلامية .

ثم بالإضافة لقانون ١٨٦٥ أصدرت فرنسا قانونا آخر سنة ١٩١٩ ، أدخلت به الجزائر فى الجنسية الفرنسية ، وعمدت إلى تجنيدهم ، ولكنها فى الواقع فرضت بذلك على الجزائريين واجبات المواطن الفرنسى ، دون أن تمنحهم شيئا من حقوق هذا المواطن . وقد فصلنا عواقب سياستها الاستعمارية فى تلك البلاد ، فى كتابنا « قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور » كما أنا سنلم بذلك مختصرا فى أثناء كلامنا عن الشئون الثقافية والاقتصادية ، فى فصول آتية من هذا الكتاب .

هـ — تونس فى عهد آل عثمان :

كانت تونس الخضراء قاعدة إفريقية ، ومقر ولاة العرب فى المغرب . وقد مثلت دورا زاهرا خلال حكم بنى الأغلب فالعبيديين . ثم ترامت سلطتها إلى حد بعيد بين مشرق إفريقية ومغربها، فى عهد بنى حفص (٦٢٥ = ٩١٤ هـ) الذى خطب لهم فى الحرمين . ودار الفلك دورته ، فإذا بها ملقاة فى أحضان الفوضى ، يتنازعها عدوان : أسبانيا التى استولت على أهم ثغور الجزائر ، والنابوليتان الذين كانوا يحتلون طرابلس . وخلال ذلك نشأ خير الدين بارباروس ، وصارت له الولاية على إفريقية من قبل آل عثمان ، وكانت الجزائر قاعدة لها ، فانتشل الطريدة من أيدى الطامعين ، وكأنه أراد أن يقابل جميل السلطان ، وذلك بنصبه إياه أميرا للبحر ، فسارع إلى تونس ، متظاهرا بمساعدة ملكها الخليع ، واحتلها باسم جلالته . ولكن أسبانيا التى كانت قد بسطت حمايتها على تونس ، لم تقف مكتوفة الأيدى ، بل سارعت إلى نجدة آل حفص ، وأعادت العرش إليهم . فانقلبت تونس

من بعد إلى ميدان قتال بين الأسبان والترك ، وظلت كذلك إلى أن احتلها نهائيا سنان باشا سنة ١٥٧٤ م باسم الأمبراطورية العثمانية .

وقبل أن يغادرها سنان باشا ألف فيها حكومة أشبه بالحكم الذى وضعه خير الدين باشا فى الجزائر ، فكانت فرقة الإنكشارية مدار السلطة ، وزعماؤها هم أعضاء مجلس الشورى الذى يرأسه الباشا ممثل السلطنة . وعلى رأس هؤلاء الزعماء رئيس منهم ، يطلق عليه أغا أو داى ، وهو مستقل بعض الاستقلال عن الباشا . وفى أواخر القرن السادس عشر أحدثت وظيفة البيك لإدارة الخزانة والعشائر ، فأصبحت السلطة بذلك تتمثل فى ثلاثة أقانيم : الباشا ، والداى ، والبيك . ولكنها أقانيم طالما تفسخت فى سبيل السيطرة العليا ، وألقت البلاد فى الفوضى .

هذا ، ولما تولى مراد مؤسس الأسرة المرادية وظيفة البكوية ، أهلته كفايته لنيل الباشوية من السلطان مع حق توارثها فى عقبه .

وقد صفا الزمن لهذه الأسرة الحاكمة طوال القرن السابع عشر ، ثم أصابها ما أصاب أسلافها من التنازع على العرش . فاستهان بهم الدايات ، وزاحموهم على الحكم ، فقامت فى تونس من جراء ذلك فتن حالكة ، أطمعت بها حكام الجزائر وطرابلس الغرب . ولقد استطاع إبراهيم شريف أن يدفع الطرابلسيين عن تونس ، ولكنه عجز عن رد الجزائريين ، فأسر سنة ١٧٠٥ م ، وصارت القيادة العامة بعد أسره إلى حسين بن على ، وهو جد أسرة البايات الذين لايزالون يحكمون حتى الآن . وكان حسين وقتئذ أغا الإنكشارية ، فتمكن من إجلاء الجزائريين عن الولاية ، واكتسب عواطف أهلها ، فبايعوه بيكا عليهم ، وأقرت السلطنة ولايته سنة (١١١٧ هـ = ١٧٠٥ م) . وقد أنشأ البايات قوة عسكرية لا بأس بها من التونسيين والقبائل ، وألغوا الإنكشارية ، ليقيموا مقامها الجند النظامى (١٨٢٩) .

وكان النفوذ الأوربى قد شرع يتسرب إلى تونس وسائر إفريقية ، خصوصا منذ وقعت حكومة الباب العالى فى مشاغل داخلية وخارجية صرفتها عن شمالى إفريقية . وبلغ من تدخل الدول فى شئون تركية، أنها لم تقتصر على توزيع الأمصار الأوربية فى مؤتمر فينا إلى هذا وذاك فقط ، بل تطرقت فى هذا المؤتمر إلى بحث قضايا البحر المتوسط ، ثم استأنفت هذا البحث فى مؤتمر إكس لاشابل . وكانت مطامع فرنسا قد امتدت إلى تونس منذ احتلت ثغر الجزائر سنة ١٨٣٠ م .

ولما أراد السلطان محمود الثانى أن يتدارك الخطر، وعمد إلى تثبيت حقوقه على الإيالة ، تصدت له فرنسا جهارا ، وذلك بإرسالها الأميرال هوكون سنة ١٨٤٥ م ، ليقف فى وجه عمارة عثمانية كانت تقل حملة إلى تونس . ثم تفاقم هذا الخلاف بينهما أعوام ١٨٤٥ ، و١٨٥٤ ، و١٨٦٤ م ، وبلغ من عدوانها أنها حاولت منع البايات الجدد من قبول براءة التنصيب الصادرة عن دار السلطنة ، ثم شاء القدر أن تساعدها الأحوال ، فتبلغ أمنيتها ، ذلك أن فرنسا وجدت فى الباى أحمد (١٨٣٧ م) طموحا للتمثل بمحمد على الكبير عاهل مصر والتشبه به ، ففتحت له خزائنها ، وعملت على تنشيطه ، للإنفاق فى سبيل التجديد، ودعته إلى باريس، حيث استقبلته أحسن استقبال . فإذا هو بعد قليل سجين الرساميل الفرنسية، وإذا به فى الواقع يفتح باب الإيالة الموصد على مصراعيه لدائنيه . ثم شاء الباى محمد (١٨٥٥ م) أن يتدارك الأمر، فتحول إلى سياسة الجامعة الإسلامية يشد أزره بها، وولى وجهه شطر الباب العالى، وهو فضلا عن الاعتراف للسلطان بالسيادة، برهن فعلا على إخلاصه لجلالته ، وساق نجدة له فى حربه ضد روسيا . ومع ذلك فإن الباى محمدا لم يتخل عن خطة سلفه الإصلاحية، بل زاد عليها بأن أصدر القانون الأساسى . ولكن المستعمرين كانوا له بالمرصاد ، واستعانوا عليه

بالدعاية ، فتمكنوا بها من جعل الشعب التونسى يقابل تلك الإصلاحات بالتذمر والشكوى ، على أساس أن الباى يثقل عاتق المكلفين .

هـذا ، وكادت الخزانة تفلس فى عهد خلفه محمد الصادق (١٨٥٩ م) ، ومع ذلك لزم هذا الباى خطة سلفه ، من حيث توثيق العلاقات بينه وبين تركية ، والحذر من فرنسا ، متحاميا عقد القروض معها .

ورأى السلطان عبد العزيز بانكسار الجمهورية الفرنسية سنة ١٨٧١ فى الحرب بينها وبين الألمـان فرصة سانحة ، فأصدر فرمانا اعتبر به تونس ولاية عثمانية . ولكن فرنسا لم تعترف بهذا الفرمان ، وظلت تعمل فى سبيل توسيع نطاق نفوذها بتونس ، حتى إذا كانت سنة ١٨٨١ بسطت حمايتها عليها .

ولم تصطدم فرنسا فى تونس بمثل ما اصطدمت به من المقاومة الشديدة بالجزائر ، فشرعت ـ خلافا لمـا تعهدت به فى معاهدة « قصر سعيد » ـ تعمل على تحديد سلطة الباى وحكومته ، حتى تسنى لهـا الاستقلال فى الشئون الداخلية والخارجية . وقد حملت الباى على توقيع معاهدات تبيح لهـا هذا الاستقلال . ونذكر منها معاهدة « المرسى » سنة ١٨٨٣ . أما الباى فيظل حاكما بالإرث تحت إشراف المقيم الفرنسى ، ولا تتعدى سلطته حكومة أصبحت قاصرة ، وجندا بات لا يتعدى حرسه الخاص .

وفضلا عن ذلك قطعت دولة الحماية أوصال كل تدخل أجنبى سواها ؛ فألغت المجلس الدولى المـالى ، وعطلت المحاكم القنصلية ، وأغلقت إدارات البريد الأجنبية .

وكما أنها بسطت يدها على مرافق البـلاد ، تصرفت بشبابها فساقت الجند التونسى إلى خطوط النار الأمامية فى الحربين العالميتين ١٩١٤ و ١٩٣٩ .

وفى الفصول التالية أمثلة على تصرفاتها فى الشئون الاقتصادية والثقافية ، رغبة فى إصابة أهداف الاستعمار والاستثمار .

— طرابلس الغرب فى عهد آل عثمان :

دخلت ليبيا فى حوزة العرب إبان خلافة عمر بن الخطاب ، وكان مصيرها السياسى مرتبطا أكثر الأزمان بمصير تونس : فقد خضعت لبنى الأغلب وبنى زيرى ، إلى أن استقل فيه بنو حماد (٣٩٨ — ٥٤٧ هـ) وهم فرع من بنى زيرى ، ثم عادت مرة أخرى للخضوع إلى تونس خلال حكم آل حفص ، ولكنها انتقلت منهم إلى الأسبان إبان التنازع الذى وقع بين هذه الأسرة ، ثم طمح بها النابوليتان ، فتدخلوا أيضا بين أولئك المتنازعين على العرش واحتلوها .

وكانت دولة آل عثمان تراقب هذه الأحداث وغيرها مما يقع فى المغرب ، ولما جهزت أسطولا بقيادة سنان باشا لفتح تونس ، أصدرت إليه الأمر بأن يعرج على طرابلس ، وكان شارلكان قد وهبها لرهبانية مالطة بعد أن أضاع هؤلاء رودس ، فاستولى سنان باشا عليها (١٥٥١ م) وأقام فيها حكومة على أساس التنظيم الإدارى الذى سنه خير الدين بارباروس للجزائر . وكانت هذه الولاية مؤلفة من برقة وغدامس وفزان، بالإضافة إلى طرابلس . وأما منطقة بنى غازى فكانت تارة تلتحق بها وأخرى تنفرد عنها . وقد وقعت فى طرابلس أحداث سياسية كثيرة الشبه بأحداث الجزائر وتونس ، استبد فيها الدايات على التوالى ، حتى انتهى بهم الأمر إلى رفض الباشا ممثل السلطنة سنة ١٧١٢ م . ومنذ ذلك استأثر آل القرمنلى بالسلطة المطلقة، على أنهم احتفظوا للباب العالى بالسيادة الاسمية فقط، ومن مظاهر هذه السيادة توجيه السلطان براءة للأمير كل ثلاثة أعوام، إشارة لتنصيبه ، وكان الأمير يقابلها بدفع الهدايا إلى جلالته .

هذا ، وكانت القارة الإفريقية حتى ذلك الوقت مجهولة المسالك عند الأوربيين ، على حين أنها جلية معروفة عند العرب ، ولا سيما تلك الطريق

التجارية الكبرى التى تصل السودان ـ موطن العاج وريش النعام والجلود وغيرها ـ بساحل البحر المتوسط . فلما وضع آل القرمنلى يدهم على السلطة فى ليبيا مستقلين، انصرفوا إلى العناية بهذه الطريق التجارية ، كما عنوا بتجديد الأسطول وتعميره . فأدركوا كثيرا من الثروة ، وجعلوا بعض مدنهم فى الساحل تحتل مكانة مرموقة فى نظر الأوربيين . وعلاوة على ذلك أصبحت عمارتهم البحرية تلقى الرعب فى البحر المتوسط . وهذه المكانة التى صارت لآل القرمنلى فى الناحيتين السياسية والاقتصادية ، كانت حافزا للدول الأوربية، لأن تتقدم إليهم، وتعقد معهم الاتفاقات . وكانت بريطانيا العظمى أسبقها إلى ذلك . فوقعت معاهدة سنة ١٧١٥ م . وتلاها البندقيون سنة ١٧٦٥ م فغيرهم .

واشتبكت لوبيا فيما بعد بحرب مع حكومة السويد ، ثم مع الولايات المتحدة ، فرجحت كفتها اعتمادا على القرصنة ، وكان ذلك مما أتاح لها أن تتقاضى جعلا من بعض الدول باسم حماية التجارة ، هو من نوع « الخوة » . وقد أثير هذا الموضوع فى مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ ، فاتخذت الدول قرارا يرمى إلى مكافحة خطر البحرية اللوبية . وكان الفرنسيون قد احتلوا سنة ١٨١٣ م الجزائر ، فكان هذا الاحتلال بمثابة نقطة ارتكاز للدول ، لتحقيق ما قررته فى ذلك المؤتمر . كما كان به القضاء المبرم على قوى آل القرمنلى البحرية . وعلاوة على ذلك منيت تلك الإيالة بأزمات داخلية متتابعة كانت حافزا للدولة العثمانية على إرسال أسطولها سنة ١٨٣٥ م لاحتلالها وإعادتها إلى حظيرة السلطنة . وظلت من بعد تتردى فى الفوضى وسوء الإدارة ، حتى كانت إيطاليا الناشئة تشخص إليها بأنظارها ، وتتحين الفرص لاحتلالها ؛ فلما كانت سنة ١٩١١ م وثبت إيطاليا عليها ، فقابلها أهل البلاد بمقاومة عنيفة ، بالاشتراك مع جيوش السلطنة، وقفتها عند حدود الساحل . غير أن الحرب التى شنتها الدول البلقانية متحدة على تركية فى العام

التالى بالاتفاق مع إيطاليا، خلقت لهذه الدولة فرصة سانحة لإجبار الباب العالى على الاعتراف لها بهذا الاحتلال .

ز — القبائل العربية المستقلة فى إفريقية فى عهد آل عثمان :

كانت تركية تحكم شمالى إفريقية فى أكثر الأزمان حكما اسميا يكاد يقتصر على الأمصار الساحلية . أما فى الداخل ، فقد استمرت السلطنة فى حوزة القبائل، من بربرية مستعربة وعربية وغيرها .

وكانت القبائل من البربر التى تنتشر فى سلسلة أطلس الممتدة من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى ، كانت هذه القبائل مستقلة ، ومثلها قبائل أخرى تنزل فى جبال الريف ، على مقربة من الساحل .

وكان أهل الطرق ولا سيما آل الإدريسى وآل السنوسى يوغلون فى الداخل لنشر الإسلام ، وقد حببوا التدين لأهل تلك البيئات ، وبثوا فكرة الإخاء بينهم . هذا إلى أن إماما جديدا اسمه صالح ظهر فى بداية القرن السابع عشر فى بلاد السودان ، ينتسب إلى الخلفاء العباسيين ، وقد ساح فى الوادى مبشرا بالإسلام ، فأسلم سكانه، والتفوا حوله .

وفى ذلك العصر استولى السلطان صابون حاكم السودان ، على بلاد بجيرمة، وتقدم حتى بلغ بحيرة تشاد ، وكان يحمل فى يده السيف ، وفى اليد الأخرى القرآن ، فآمن على يديه كثيرون ، وانتشر الإسلام .

وفضلا عن ذلك ، قامت سنة ١٨١٠ فى الداخل فيما بين الجزائر ومراكش ، مملكة صغيرة عرفت بمملكة سيدى هشام ، كانت مدينة طالان قاعدتها ، وكان أهل هذه المملكة من العرب وشيلوق . وقد اشتهرت هذه المملكة بأنها كانت محط رجال القوافل التى تنقل التجارة ما بين تمبكو ومراكش .

على أن تيار الاستعمار لم يقف فى وجهه جبال ولا قفار ، بل جرف فيما جرف كل هذه البلاد التى كانت الصحراء حمى لها ومناعة .